

استطاعت الإمبراطورية الرومانية أن تبسط سلطانها على شعوب العالم المتحضر القديم ، فراحت جيوشها تغزو بلدان حوض البحر المتوسط وأوروبا ، حتى إمتدت أطرافها إلى الجزر البريطانية وشبه جزيرة أيبيريا فضلاً عن بعض بلدان الشرق . وقد أقامت الإمبراطورية الرومانية نظاماً مستقراً يكفل السلام والاستقرار لشعوبها ، ويقوم علي الخضوع لسلطان روما فيما عرف في جوهره غير أنه بحلول نهاية القرن الخامس الميلادي دبت عوامل الإنحلال والانقسام في أوصل Pax – بالسلام الروماني الأمبراطورية الرومانية ، مما أدى إلي انقسامها إلى دولتين أحدهما شرقية عاصمتها بيزنطة (القسطنطينية فيما بعد) ، والأخرى غربية عاصمتها روما. ومن ناحية أخرى فقد شهدت هذه المرحلة التاريخية انقسام الكنيسة المسيحية إلى شطرين يدين أولهما بالمذهب الأرثوذكسي في بيزنطة) ، بينما يدين الثاني بالمذهب الكاثوليكي (في روما) . هذا وقد ظل العالم الأوروبي القديم يتخبط في لجج من الصراعات السياسية والإضطهادات الطائفية المذهبية المتلاحقة ، مما أفسح المجال أمام قبائل البرابرة والتتار والجرمان للإنقضاض علي هاتين الإمبراطوريتين، الأمر الذي مهد السبيل إلي تفتتها إلي عديد من الدول وآلاف من المقاطعات التي قامت علي أنقاضهما . وقد ساعدت تلك التطورات علي تنامي السلطان الروحي للسلطة الدينية الممثلة في شخص البابا ، وامتداده ليشمل كافة أرجاء القارة الأوروبية – وعلي طول امتداد مرحلة العصور الوسطي – وذلك علي أنقاض السلطة الزمنية التي راحت تتفتت بين الإمبراطور وبين الملوك والأمراء والنبلاء الاقطاعيين في أوروبا (1). هذا وقد ابتدع الفكر الكنسي – آنذاك – صيغة مبتكرة لنظرية السيفين تتلاءم مع تلك التطورات الجديدة، وبما يهيئ لمزيد من التمكين السلطات البابا لتشمل الشئون غير الدينية . أصبح من حق السلطة الروحية (البابا) ، ممارسة سلطاتها علي جميع المسيحيين بما في ذلك الحكام أنفسهم . علي اعتبار أن الحاكم الزمني يستمد سلطته وشرعيتها من الحاكم الروحي ، من التصور الجديد الذي كان يقوم علي إفتراض أن الله قد سلم السيفين معاً للبابا الذي احتفظ لنفسه بأحدهما وهو سيف السلطة الدينية ، بينما أعطي السيف الثاني وهكذا فلما كان البابا هو الذي يمنح الحاكم الزمني سلطته ، له أيضاً أن يحرمه منها إذا خالف إرادة البابا باعتبارها معبرة عن إرادة الله (٢) ومن هنا راح الملوك والأمراء – خلال مرحلة العصر الوسيط – يتسابقون صاغرين – إلى تقديم فروض الطاعة والولاء للبابا ، أمليين في الحصول علي بركته ورضاه باعتبارهما سنداً لشرعية حكمهم . وهكذا ظهر ما عرف بالسلام المسيحي ، الذي بسطت من خلاله الكنيسة الكاثوليكية سلطتها الروحية علي ملوك أوروبا ، إلى حد تنصيب البابا نفسه حكماً للفصل فيما يشجر بين الملوك والأمراء من منازعات (٣) أثر الإحياء الأوروبي والإصلاح الديني علي البيئة الدولية : غير أنه مع بداية عصر الإحياء الأوروبي بدأ سلطان الكنيسة ينحسر تدريجياً أولاً : حركة النهضة الفكرية التي شهدتها أوروبا آنذاك ، نتيجة اتصالها بالأفكار اليونانية القديمة عن طريق الترجمات العربية لها ، وجنوب أوروبا ينقلها إلى اللغة اللاتينية . ثانياً : حركة الإصلاح الديني ، التي ضربت بسهم وافر في مجال توجيه النقد إلى الكنيسة وإلي رجال الدين لما حل بهم من أطماع دنيوية تسببت في الانتقاص مما كانوا يحظون به من هيبة ومكانة كانتا سند قوتهم المعنوية ونفوذهم الروحي لدي الشعوب الأوروبية ولدي حكامها علي حد سواء . كذلك فقد كان من جراء حركة الإصلاح الديني أن انقسمت الكنيسة الغربية بين مذهبين هما : الكاثوليكية ، والبروتستانتية أنصار لوثر وكالفن) وقد نجم عن ذلك أن اعتنقت بعض الدول المذهب الكاثوليكي، في حين اتخذ بعضها الآخر من المذهب البروتستانتية مذهباً له ، وذلك تبعاً لإرادة وقد أدى ذلك الانقسام إلى إنهيار (٢) . Cujus regio ejus religio الحكام الزميين فيها ، وعملاً بقاعدة " الناس علي دين ملوكهم وحدة العقيدة التي كانت سائدة في أوروبا خلال مرحلة العصور الوسطي – وقد ترتب علي ذلك أن انجرف الملوك والأمراء الأوروبيون في حروب طاحنة دفاعاً عن عقائدهم الدينية ، وتمكيناً لسيادتهم علي الأقاليم الخاضعة لهم (٣) وهكذا حل الولاء القومي . بل والمذاهب القومية محل عالمية السلطة الزمنية الممثلة في الإمبراطور) ، وعالمية السلطة الروحية (الممثلة في البابا) . (٤) هذا وقد بلغت تلك الحروب الدينية التي نشبت بين الكاثوليك والبروتستانت – أوجها في حرب الثلاثين عاماً التي إستعر إوارها بين حداً لها، ثالثاً : ظهور الملكيات والوحدات السياسية Westphalia عامي ١٦١٨ و ١٦٤٨ (٥) ، والتي وضعت معاهدات وستفاليا الكبرى في أوروبا ، فقد أدى تجمع أو اتحاد بعض المقاطعات الأوروبية – عن طريق الغزو ، أو عن طريق المصاهرة بين الأمراء والنبلاء الاقطاعيين – إلى تكوين النواة الأولى لنشأة الدول القومية بصورتها الحديثة ، فعلي الرغم من استمرار النظام الاقطاعي ، فقد بدأ بعض الأمراء الاقطاعيين في الاعتراف بهيمنة أو سيادة بعضهم، وقد كانت الملكيات التي نشأت في كل من إنجلترا وأسبانيا وفرنسا والبرتغال – في أواخر العصور الوسطي – هي أولي الملكيات الحديثة في العالم ، حيث استطاع الملوك في هذه الدول إخضاع النبلاء الإقطاعيين لسيطرتهم، من خلال تعهدهم بالدفاع الخارجي عنهم ، وقد تمكن ملوك بريطانيا وفرنسا من إنشاء جيوش كبيرة مكنتهم من شن حرب المائة عام (١٣٣٧) – (١٤٥٣) . وفي روسيا استطاع القيصرية إيفان الرابع الرهيب (١٥٤٧

– ١٥٨٤) ، وبطرس الأول (الأكبر) (١٩٨٩ – ١٧٢٥) ، أن يرسي دعائم ملكية قوية شبيهة بالملكيات الأوروبية . (٢) كذلك فقد أسفرت معاهدات وستفاليا عن منح هولندا استقلالها القومي . هذا وقد أدى ظهور الأسر الحاكمة إلي تنمية شعور الولاء القومي لدي الشعوب الأوروبية مما خلغ عليها نوعاً من التجانس القومي المستمد من الشعور بالولاء لأسرة حاكمة معينة، وهو ما يعرف بـ في إنجلترا . ويمكن Tudors في فرنسا ، وأسرة التيودورز Bourbons حيث نشأت أسرة البوربون ، Dynastic Nationalism القول بأن العلاقات بين الدول الأوروبية – منذ نهاية العصور الوسطى وحتى ما قبل الثورة الفرنسية الكبرى الصراعات بين البيوت المالكة الأوروبية ، حيث تركزت المنافسة في أوروبا الغربية بين فرنسا وإنجلترا وأسبانيا . وقد بلغت أسبانيا أوج مجدها في أوائل القرن السادس عشر ثم ما لبث نجمها أن خبا بصورة تدريجية حتى حاقت بها وبحلفائها الهزيمة في كانت تحكمها حرب الثلاثين عاماً . (٢) وتجدر الإشارة إلى أنه علي الرغم من قيام الممالك الأوروبية – في غرب أوروبا – علي أساس قومي ، فإن الأمر لم يكن قد نما بصورة National Loyalty كذلك بالنسبة للوحدات السياسية في وسط أوروبا وجنوبها، حيث لم يكن شعور الولاء القومي قوية في هذه المناطق نتيجة تفككها (١) ، فقد ظلت مناطق شمال إيطاليا – علي سبيل المثال – موزعة علي عديد من وحدات تتنازعها ثلاث قوي هي : الكنيسة ، وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ الولاء القومي " بعد من أبرز المبادئ التي أقرتها معاهدات وستفاليا – في مجال قواعد التعامل الدولي – حيث تضمنت الإشارة إلي الدول القومية باعتبارها اللبنة أو الوحدات المكونة للنسق الدولي الجديد ، وفي ذلك إشارة إلى قومية الانتماء والولاء، في معني أن يكون لولاء الفرد لدولته التي يعيش فيها الأولوية علي أي ولاء أو إنتماء آخر (٢) ولعل من أبرز الأمثلة الدالة على تغليب اعتبارات المصلحة القومية ومن ثم اعتبارات الولاء القومي علي اعتبارات الولاء المذهبي ، تعاون فرنسا – وهي دولة كاثوليكية – مع دول الشمال والأمراء الألمان – وهم من البروتستانت – ضد النمساوية . وكذلك معاهدة الصداقة والتعاون التي وقعتها فرنسا – في عهد فرانسوا الأول Habsbourg ملوك أسرة الها بسبورج (١٥٣٥) – مع سلطان الأتراك المسلمين سليمان القانوني ضد أسرة الهابسبورج ، مقابل تمتع فرنسا ببعض الامتيازات ، كحرية الملاحة في المياه الإقليمية للدولة العثمانية . مما كان يعني تغليب فرنسا لمصلحتها القومية أينما كانت (١) رابعاً : ذبوع وإنتشار أفكار نيقولا ماكيافيلي التي أوردها في كتابه " الأمير ، والتي كان من أبرزها : الاستناد إلى القوة بإعتبارها مصدر الشرعية للحكم ، مما كان يعني إسقاط دور كل من البابا والإمبراطور في هذا الشأن ، ذلك فضلاً عن آرائه عن فصل السياسة عن الأخلاق والقيم بصورة عامة، مما ترتب عليه الحد من نطاق تدخل الكنيسة في الشؤون السياسية . وقد ساهمت أفكار ماكيافيلي في التمكين التحول عن فكرة العالمية خامساً : إعتبار مبدأ احترام Universalism ، المزيد من التجزئة والتفكك والصراع بين الملوك والأمراء منطلقاً لعلاقات الدول القومية فيما بينها . وقد كان مبدأ احترام السيادة القومية National Sovereignty – " السيادة القومية للدول من أظهر المبادئ التي أقرتها معاهدات وستفاليا (١٦٤٨) ، حيث كانت قضية السيادة من أبرز القضايا المثيرة للجدل خلال مرحلة العصر الوسيط ، ففي حين اعتقد البعض أن السيادة هي من حق أصحاب السلطة الروحية (الدينية) ، أسند البعض الآخر السيادة إلى أصحاب السلطة الزمنية . حيث كان توماس الإكويني من أبرز من تناولوا فكرة السيادة – آنذاك عرفها بأنها " قدرة الفرد علي إنفاذ إرادته دونما إعاقة ممن سواه ، وبمعني آخر فإن كياناً ما يعد ذا سيادة ، إذا ما كانت إرادته مطلقة غير مقيدة بأية عقبات ، وإذا ما كان في غير حاجة إلى استئذان غيره في القيام بشئ ما . وبطبيعة الحال فليس ثمة من تنطبق عليه السيادة وبهذه الأوصاف – من الناحية المنطقية وبصورة مطلقة – سوي الله سبحانه وتعالى ، فهو وحده الفعال لما ومن هنا فقد استند بعض المفكرين إلى تلك الحقيقة لتبرير أحقية صاحب السلطة الدينية بأن يكون هو صاحب السيادة ، تبعاً لكونه – من منظور الفكر الكنسي ظل الله علي الأرض، وهكذا كان من المتعين علي الملوك – أصحاب السلطة الزمنية – يريد من وجهة نظر الفكر الكنسي – أن يمارسوا مظاهر السلطة السياسية مع خضوعهم – في ممارستهم لها – للسلطة الروحية للكنيسة التي تعتبر مسئولة عن الشؤون الأخلاقية والدينية. غير أن سلطة الكنيسة لم تقف عند هذا الحد ، وإنما تجاوزته إلى التدخل في تنظيم الشؤون الدنيوية كذلك فقد . Holy Seasons في بعض الأحيان، وكذلك تحريمها القتال في أيام الآحاد وفي بعض الأوقات الأخرى نظراً لقدسيتها أدت القيود التي فرضتها الكنيسة بخصوص مسائل الطلاق إلى إثارة غضبة الملوك في بعض الأحيان، وإثارة حقنهم علي سلطة الكنيسة والبابا . غير أنه علي الرغم من تمرد الملوك – في بعض الأحيان – علي بعض تعاليم الكنيسة ، فلم يكن في مقدورهم أن يشقوا عصا الطاعة عليها خوفاً من أن يطردوا من عضويتها أو أن يحرموا من تلقي بركات البابا ، وهي أمور كانت تشكل – كما سبق أن ذكرنا – سنداً لشرعية حكمهم ، ومن ثم فلم يكن أمامهم من خيار سوي الرضوخ لسلطان الكنيسة ، والخضوع لإرادة البابا (١) ومع تنامي قوة تيار الإصلاح الديني . ونتيجة للحروب الدينية الطاحنة التي عاشتها أوروبا، بدأت بعض الأفكار المؤيدة

التسويد الملوك ، والمنددة بتدخل الكنيسة في الشؤون السياسية في الظهور .وفي هذه الأثناء كادت الإنقسامات الدينية بين البروتستانت والكاثوليك أن تعصف بوحدة فرنسا ، ومن ثم فقد ظهرت بعض الأفكار الداعية إلى تسويد الملك بإعتباره فوق الأحزاب الدينية المتصارعة ، وليكون حكماً بينها ، فيصون بذلك وحدة الأمة وبقاء الدولة (٢) وفي عام ١٥٧٦ أيد الفقيه القانوني في كتبه الستة عن الدولة دون Les Six Livres de la République – فكرة أن الملوك – Jean Bodin الفرنسي جان بودان وأنهم وحدهم أصحاب الحق المطلق والسلطة الكاملة في السيطرة على شعوبهم ، Souverains غيرهم – هم أصحاب السيادة وإخضاع كل ما يجري علي أراضي ممالكهم يمكن القول بأنه في حين اقتصر دور ماكيافيللي علي وصف الواقع السياسي في الإمارات الإيطالية في عصره، راح الفقيه القانوني الفرنسي بودان يسعي إلي تنظير ذلك الواقع – من خلال محاولته صياغة مفهوم تجريدي يساعد علي التمثل الذهني له – ومن ثم كان ظهور مفهوم السيادة (٢) ويعني مفهوم " السيادة – – كوصف قانوني لواقع سياسي – – القدرة الفعلية علي الأفراد بإصدار القرار السياسي في داخل الدولة وفي خارجها ، ومن ثم القدرة الفعلية علي الاحتكار الشرعي لأدوات القمع في الداخل وعلي رفض الإمتثال لأية سلطة تأتي من الخارج . . (٢) وقد أقام بودان فكرته عن السيادة علي اعتبار أن الملوك قد تلقوا سلطاتهم عن الله مباشرة، ومن ثم فالملك هو ظل الله علي الأرض ، ومن هنا تترتب له سلطات مطلقة ، ويصبح ذا سيادة (4) أو – علي حد تعبير بودان إمبراطوراً في مملكته ، فلا يتعين عليه الإمتثال لأية سلطة أو قوة أخري داخلية كانت يصبح أم خارجية وهكذا " فقد جد بودان في الكشف عن سند يؤيد به ما كان يؤمن به من أنه الاسبيل إلي إنقاذ فرنسا – في عصره – إلا بالتمكين لملكية مطلقة ، لا تقيد فيها سلطة الملك برأي ند له ، لقد جد في الكشف عن سند يؤيد به سير الملكية الفرنسية بخطوات واسعة نحو الدولة البيروقراطية الموحدة علي حساب الدولة الإقطاعية ، فوجد في فكرة السيادة ضالته ، فلجأ إليها جاعلاً منها حجر الزاوية في كيان الدولة وقلبها النابض هذا وقد التقى غالبية الفقهاء علي المدلول الذي قدمه بودان بأنها " السلطة التي لا تخضع أفعالها لرقابة من جانب أية إرادة إنسانية أخري " (1). هذا Grotius المفهوم السيادة ، فقد عرفها وقد ساهمت حالة الفوضي التي عانت منها أوروبا آنذاك في إضفاء القبول علي أفكار بودان، فراح الملوك يعملون علي تدعيم سلطانهم المطلق في مواجهة الإمبراطور والنبلاء الإقطاعيين، كذلك فقد استغل الملوك الصراع المذهبي بين التيار البروتستانتني ، والتيار الكاثوليكي في مناهضة السلطة الروحية للبابا والكنيسة ، إلى حد قيام الملك هنري الثامن الذي حكم إنجلترا خلال الفترة من ١٥٠٩ – ١٥٤٧) بتنصيب نفسه رئيساً للكنيسة الإنجليكانية، وهكذا جمع الملوك بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية علي الأقاليم التابعة لهم (٢). كذلك فقد اكتسبت فكرة السيادة مزيداً من التأييد في أعقاب إنتهاء حرب الثلاثين عاماً ، بما خلفته من خراب ودمار . حيث اتفقت الدول الموقعة علي معاهدات وستفاليا علي اعتبار سيادة الملوك والأمراء. البديل الوحيد لإستمرار الحروب الدينية ، كما اتفق الملوك علي أن السلام والاستقرار مرهونان بقدرتهم علي فرض إرادتهم علي دولهم بما في ذلك تحديد المذاهب الدينية لشعوبهم .وإنطلاقاً مما سبق فلم يعد ممكناً لأية قوة خارجية أن تتدخل في الشؤون الداخلية السياسية أو الدينية) لأية دولة أخري، وقد تترتب علي ذلك اعتبار كل الدول متساوية في السيادة، ولو من الناحية النظرية علي أقل تقدير . وهكذا تخلت نظرية وحدة السيادة – الممثلة في الكنيسة – عن مكانها لنظرية تعدد السيادة الزمنية للملوك والأمراء، ومنذ ذلك الحين أصبحت المشكلة الأولى التي تواجه العلاقات الدولية هي تحديد من تكون له الغلبة بين الإرادات المتصارعة والسيادات المتعارضة للدول .ويمكننا أن نخلص إلي القول بأن معاهدات وستفاليا (١٦٤٨) ، والتي تعتبر بحق بمثابة أول لبنة في البناء الدولي الحديث ، قد ساهمت في إرساء مجموعة من قواعد السلوك الدولي التي لا تزال تشكل – إلى وقتنا هذا – ركائز التعامل فيما بين في الشؤون الداخلية Non-Intervention الدول وأهم هذه المبادئ هي (1: إحترام مبدأ السيادة القومية للدول) (٢) عدم التدخل للدول الأخرى (٢). الإعتراف بمبدأ الولاء القومي .غير أن أهمية معاهدات وستفاليا لا ترجع إلي ما أرسته من مبادئ التعامل الدولي التي أشرنا إليها فحسب، وإنما تعود كذلك إلي كونها أولى المعاهدات الأوروبية التي استهدفت تحقيق ما يسمى بالتوازن الأوروبي بشكل يحول دون تمكين أية دولة من تهديد استقلال أو أمن جاراتها (١) ، ذلك فضلاً عن إقرارها حق Equilibre Européen الدول في اللجوء إلي العنف أو الحرب كأداة نهائية لحسم المنازعات الدولية ، وكذلك حقها في عقد المخالفات تحقيقاً لميزان القوة فيما بينها (٢) ، وتجدر الإشارة إلي أن مبدأ التوازن الأوروبي قد ظل – منذ معاهدات وستفاليا هو الموجه للسياسات الأوروبية (٣) ، حيث أكدت عليه غالبية المعاهدات الدولية التي أبرمت بعد معاهدات وستفاليا، ومن أمثلتها : معاهدة أوترخت عام ١٧٤٨ ذلك فضلاً عن تأكيد المؤتمرات الدولية الأوروبية Aix-la-Chapelle عام ١٧١٣ ، ومعاهدة إكس لا شابيل Utrecht عليه بإعتباره ركيزة استقرار العلاقات الأوروبية علي نحو ما حدث في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ . وهكذا أصبحت صفة السيادة

القومية - منذ مؤتمر وستفاليا - تشكل منطلقاً للعلاقات الدول فيما بينها، ومن ثم تمثل ركيزة النسق الدولي الحديث ، الأمر الذي يمكننا معه القول بأن البيئة الدولية قد راحت - منذ ذلك الحين - تقوم علي "عديد من دول متميزة ذات سيادة . ويفضي هذا التعدد - في ظل غياب السلطة العليا عن البيئة الدولية - إلى جعل كل دولة مركزاً متميزاً ونهائياً لإتخاذ القرارات ، ومن ثم تسعى كل دولة إلى فرض إرادتها على ما عداها من الدول تحقيقاً لمصلحتها القومية ، استناداً إلى قوتها الذاتية (1)، في بيئة دولية ذات طبيعة فوضوية (٢). البيئة الدولية وحالة الطبيعة: وإنطلاقاً مما سبق يري هيجل أنه مادامت السيادة تشكل منطلقاً لعلاقات ما بين كذلك يصف هوبز البيئة . (3) Etat de Nature الدول ، فيمكننا القول بأن بيئة العلاقات الدولية هي أشبه ما تكون بحالة الطبيعة الكل ضد الكل واستناداً إلى هذه - War of every one against every one الدولية بأنها تشبه حالة الطبيعة حيث حرب Georges الطبيعية الفوضوية للبيئة الدولية ، يرفض البعض إطلاق عبارة المجتمع الدولي علي جماعة الدول ، حيث يري أنه ليس ثمة مجتمع إلا حيث توجد فكرة الحق والقانون، وأنه نظراً لغيبة السلطة عن عالم العلاقات الدولية فلا - Burdeau فيذهب هو الآخر إلى القول بخطأ Raymond Aron يتصور إلا أن تكون الفوضي هي السمة الغالبة على هذه العلاقات " أما التسمية الشائعة للجماعة الدولية بأنها مجتمع دولي ، ويرى أنه إذا كان لامناص من وصف هذه الجماعة بأنها مجتمع - رغم كون لا إجتماعي وهنا تجدر الإشارة إلى ما بين " Société a-sociale) ذلك خطأ في القياس - فيجب اعتبارها في هذه الحالة مجتمعاً 1 البيئة الوطنية داخل المجتمع الواحد وبين البيئة الدولية فيما بين المجتمعات السياسية من اختلاف في الطبيعة . فبينما تقوم العلاقات السياسية داخل المجتمع الواحد ، علي أساس علاقة الأمر والطاعة ، حيث يكون للحاكمين سلطة الأمر. ويتعين علي المحكومين الإلتزام بواجب الطاعة ، نجد أن العلاقات السياسية الدولية هي علاقات بين وحدات سياسية متميزة ومتساوية - قانوناً من حيث السيادة، ومن ثم فلا تملك أي منها سلطة الأمر ، كما لا يتوجب علي بعضها طاعة البعض الآخر، وإنطلاقاً مما وضبط سياسي Hierarchy سبق يمكننا أن نقابل بين ما تتسم به البيئة السياسية داخل المجتمعات الوطنية من مركزية وهيراركية فبينما تمارس النشاطات ، Anarchy وبين ما تتسم به البيئة السياسية الدولية من الامركزية وفوضي ، Political Order ● Absence of Power السياسية الداخلية في ظل السلطة السياسية". تجري العلاقات فيما بين الدول في ظل غياب السلطة ويتضح مما سبق أن البيئة الدولية بصورتها الراهنة تفتقر إلى عنصر النظام أو القابلية للتنظيم (٢) وهكذا يمكن القول - بعبارة أخرى - أنه في حين تعتبر البيئة الوطنية بيئة مستانسة بعامل الاحتكار الشرعي للقوة، بما يتضمنه من تجريد أعضاء المجتمع من أدوات العنف ، تعد البيئة الدولية بيئة غيبة السلطة نظراً لقيامها علي جمع من وحدات سياسية ذات سيادة تمثل كل واحدة منها ومن ثم يمكن القول بأن البيئة الدولية تقوم علي ، Centre autonome de décision مركزاً متميزاً ونهائياً لاتخاذ القرارات أو Raymond Aron عديد من قوي متميزة قد تتعاون فيما بينها ولكنها لا تتكامل تبعاً لتعدد السلطات فيها (1) وفي هذا الصدد يميز بين هدف كل من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ، علي اعتبار أن الأولى تستهدف إخضاع المحكومين لحكم القانون بمقتضي الاحتكار الشرعي لأدوات الإكراه في أيدي القائمين علي ممارسة مظاهر السلطة السياسية ، بينما يكون الهدف الرئيسي هو la pluralité des للسياسة الخارجية - في ظل ما تتسم به البيئة الدولية من تعدد مراكز القوة المسلحة أو ما يسميه آرون مجرد وجود الدول الأخرى (٢) وفي ظل بيئة centres de forces armées ضمان بقاء الدولة في وجه التهديدات التي يمثلها في كتابه Hobbes دولية هذا شأنها ، ليس من المتصور العلاقات الدول إلا أن تكون علاقات " عداً " ، وفي هذا المعنى يقول إن العدا في البيئة الدولية إنما يترد إلى تعارض مصالح الدول ، فمصلحة دولة ما لا تتحقق عادة إلا علي : Leviathan الشهير حساب مصالح دولة أخرى، ومن هنا تسعى الدول - مستندة إلي قواها الذاتية - إلى تبادل فرض إرادتها تحقيقاً لمصالحها الوطنية. وهكذا فإنه في ظل حالة العدا، وفي ظل غياب السلطة العليا عن عالم السياسة الدولي، يكون من المنطقي أن تسعى كل دولة إلى حماية أمنها ومصالحها اعتماداً علي قوتها الذاتية ، بما في ذلك إمكانية لجوئها إلى العنف تحقيقاً لمصالحها القومية . ويرى آرون أن السمة المميزة للعلاقات الدولية هي شرعية ومشروعية اللجوء إلى القوة المسلحة من جانب الدول (1) وهنا تجدر علي اعتبار أن القوة تمارس في ظل الارتباط بالنظام والقانون Violence والعنف Force الإشارة إلى التمييز بين مفهومي القوة وبفكرة المشروعية ، مفهوم النسق الدولي : غير أن تسليمنا بالطبيعة الفوضوية للبيئة الدولية، وبشرعية لجوء الدول إلي العنف تحقيقاً لمصالحها ، لا يعني أن البيئة الدولية لا تعرف الهدوء والانتظام : فمن الملاحظ أن علاقات ما بين الدول - إذ تتم في إطار يضم تفاعلاتها ، ومن ثم تتبادل في إطاره التأثير والتأثر - تتسم بالانتظام والتكرار بصورة International System نسق دولي التي تحكم تفاعل سلوك الدول مع بعضها البعض - في Regularities تجعلها - في أغلب الأحيان - قابلة للتوقع الإنتظامات

البيئة الدولية – جديرة بأن توصف بأنها "قوانين" نظراً لأنها تعبر – علي حد قول ومن هنا فإن مونتسكيو عن روابط الحتم *nécessaires qui dérivent de la nature des choses* ، فهذه الانتظامات لا تشكل *Les rapports* الصادرة عن طبيعة الأشياء أنماطاً مثالية وضعية ، وإنما هي تمثل قواعد سلوكية لاغني للدول عن الإلتزام بها حتى يتحقق استمرار العلاقات فيما بينها ككل مترابط وهكذا يمكن القول بأن العلاقات الدولية تخضع في سيرها للإنتظام الذاتي شبه الآلي ، كبديل عن عنصر التنظيم الإرادي السلطوي أو القانوني الذي تخضع له العلاقات السياسية داخل المجتمع الوطني (1) وهنا تجدر الإشارة إلى التفرقة بين مفهوم "التنظيم" و "الانتظام" . فالتنظيم و النظام يوحيان بأن ثمة عملاً إرادياً واعياً من جانب الإنسان بقصد إدارة قطاع معين من الأمر الذي يعني أن القول بوجود "نظام" ما يوحي ضمناً (3) *L'ordre est toujours imposé ou ordonné parce qu'il n'ya pas de coordination sans subordination* . (قطاعات علاقات الواقع الاجتماعي على نحو ما يبدو أنه أمثل أو أكمل (٢) بوجود السلطة العليا – المنظمة . على نحو يحول دون الفوضى من ناحية ، ودون سيطرة أي منها على ما عداها من ناحية أخرى ، والذي System " ومن ثم توحى بفكرة التدافع أو إنفعال القوة بالقوة وتجدر الإشارة كذلك – في هذا الصدد – إلى مفهوم "النسق" يعني تصورنا لواقع معين علي أنه مكون من قوِي متميزة فيما بينها ولكنها متفاعلة علي وضع يهيئ لسيرها سيراً متزناً . وهكذا يصح – في ظل طبيعة البيئة الدولية التي أشرنا إليها – أن تتمثل هذه البيئة (بيئة تعدد السيادة المتصارعة) من ثنايا مفهوم التي عليها مجموعة دولية Equilibrium هو تصورنا لحالة الإتران International System النسق ، فنقول بأن النسق الدولي معينة متفاعلة مع بعضها ، ومن ثم التي تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها ، على نحو يهيئ لانتظام علاقاتها ، بمنأى عن حالة الفوضى الدولية من ناحية ، وفي وجه كل تطلع إلى الإمبراطورية العالمية من ناحية أخرى (1) وتبعاً لغيبة السلطة العليا عن البيئة الدولية ، وفي ظل قيامها علي دول متعددة ذات سيادة تعمل كل منها علي حماية مصالحها القومية ، لا يتصور وجود ما يمكن أن نسميه بالخير العام أو بالمصلحة العليا علي المستوي العالمي ، ومن ثم يكون لكل دولة أن تقرر – علي حدة – مدي خبرية ما تقوم به Moral تصرفات في ضوء مصالحها القومية وهكذا يمكننا القول بأن عالم السياسة الدولي تحكمه نسبية القيم الأخلاقية ويترتب علي ذلك أنه ليس ثمة " حق " مطلق أو عدالة مطلقة في علاقات ما بين الدول فحقوق الدول مرهونة بما – Relativity يتوافر لها من عوامل القوة القادرة علي صيانة تلك الحقوق وحمايتها ، فلا حق في عالم السياسة الدولي إن لم تدعمه القوة ، ومن ثم فليس للدول أن تدعي لنفسها من حقوق إلا بقدر أهليتها للدفاع عن تلك الحقوق في مواجهة تطورات الطامعين (1) وهكذا – وفي ظل بيئة هذا شأنها – لا يتصور إخضاع علاقات ما بين الدول لمبادئ قيمية أو لأنماط مثالية ، كما لا يتصور أن تقيد إرادات كذلك – auto limitation – الدول بأية قيود أو قواعد اللهم إلا ما تقبله أو ترتضيه الدول ذاتها ، عملاً بفكرة التقييد الذاتي للإرادة هو القاعدة الأساسية في التعامل الدولي ، ففي ظل Self help – فلا مناص – والحال هذه – من أن يكون الاعتماد على الذات غيبة السلطة ، ليس ثمة ما يكفل للدول حماية مصالحها والدفاع عن حقوقها إلا اعتمادها على قوتها الذاتية . قاعتمادها علي من (سواها يجعل أمنها بل ويقاها رهناً بإرادة غيرها (٢)